سياسة الصين تجاه أفغانستان: الفرص والمخاطر

دنيز استقبال *

ملخص : تتناول هذه الدراسة العلاقات الثنائية من منظور تاريخي، وتحلّل سياسة الصين تجاه أفغانستان بناء على نهج اقتصادي وسياسي، وتلاحظ أنه من المحتمل أن تؤدّي الصين دورًا في إعادة إعمار أفغانستان، ومن المحتمل أن تشكل سياسة بكين تجاه أفغانستان منعطفًا مهمًّا في طريقها لتصبح قوة عالمية، لكونها اللاعب الذي يملك أكبر احتياطي من العملة الأجنبية والقوة الشرائية والتجارة الخارجية في العالم. وتشير مبادرات التنمية التي خبرتها الصين من خلال القيام بالاستثمارات على الصعيد الاقتصادي في مناطق مختلفة حول العالم في العقدين الماضيين – إلى تحوّل جديد في أفغانستان، وهو الأمر الذي تركز عليه هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: أفغانستان، الصين، إعادة الإعمار، الموارد الطبيعية.

* سيتا، تركيا.

China's Policy toward Afghanistan: Opportunities and Risks

DENİZ İSTİKBAL *

ORCID NO : 0000-0002-1968-0224

ABSTRACT *This study deals with China-Afghanistan relations from a historical perspective. By doing so it analyzes China's policy toward Afghanistan in accordance with a political-economic approach. The study argues that China will probably play a vital role in reconstruction process in Afghanistan. Having the largest foreign exchange reserves in the world, an enormous purchasing power and foreign trade, Beijing's Afghanistan policy might be a turning point in the Asian Country's path to become a global power. China's experience in Development incentives throughout making economic investments in different regions around the world in the past two decades points to a new transformation in Afghanistan. And this is the issue that the study focuses on.*

Key words: China, Afghanistan, Reconstruction process, Natural Resources.

* SETA, Turkey.

رؤيـــة تركيـــة
2021-(4/10)
9 - 24

DOI:10.36360/1560-010-004-001

المدخل:

أفغانستان دولة تعتمد بالأكثر على الإنتاج الزراعي، وتحتاج إلى المساعدات الخارجية، وتتمتع بضعف القطاع الخاص، وانخفاض تنوع الصناعات التحويلية. أما الإنتاج الزراعي الذي يعتمد على الظروف المناخية فلا يستطيع تلبية احتياجات البلاد من حيث الإنتاجية مقارنة بأمثلتها في العالم. كما أن عدم كفاية الموارد المالية المحلية من أجل الاستثمارات يزيد من الحاجة إلى الموارد الخارجية. وتقع أفغانستان في المرتبة الـ173 من بين 190 دولة، في المؤشر العالمي لسهولة ممارسة الأعمال[1]. وهناك نقص في الاستثمارات الأجنبية نتيجة المخاوف الأمنية. فمن المعروف أن إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي يُقدَّر بـ5 مليارات دولار، وأن الصين هي أكبر مستثمر في أفغانستان، حيث تبلغ قيمة استثماراتها 3.48 مليار دولار. وفي ذات الوقت، تُعَدّ الصين أحد أكبر الشركاء التجاريين لأفغانستان، وأحد جيرانه في الحدود.

أفغانستان دولة تعتمد على المساعدات الخارجية، وتخصّص 28 في المئة من ميزانيتها العامة للأمن. ومع عودة طالبان إلى سدة الحكم إبان الانسحاب الأمريكي، أخذت أفغانستان تنساق إلى حالة من الاضطرابات المالية. وانخفضت القدرة المالية لحكومة طالبان إلى حدٍّ كبيرٍ؛ نظرًا لوجود احتياطيات البنك المركزي في الولايات المتحدة، وتجميد القروض، والمساعدات الدولية، ومن هنا من المرجّح أن تتعاون طالبان التي تفتقر إلى الموارد الاقتصادية اللازمة- لإعادة إعمار البلاد مع جهات فاعلة مختلفة[2].

أصبحت الصين التي فتحت مواردها الاقتصادية الوطنية للأسواق الخارجية أهمَّ دولةٍ في التجارة والإنتاج العالميين، وأدت الرفاهية المتزايدة إلى تأمين الاستثمارات في شتى أنحاء العالم، واستفادت الأطراف بشكل كبير من العلاقات الثنائية.

ولكن حين تضرّرَ قطاع الصناعة العالمي من النمو الاقتصادي للصين، تأثرت العمالة أيضًا بشكل سلبي، وأدت التكلفة والإنتاج الرخيصين في الصين إلى إضعاف القدرة التنافسية للعديد من البلدان. ولم تتوقف الصين عن الاستثمار في أفغانستان رغم انعدام الاستقرار، ولكن لم يتم تخصيص كميات كبيرة من الموارد.

انتهجت إدارة بكين سياسة جديدة بعد تولي طالبان زمام الأمور في أفغانستان. تَعدّ أفغانستان الصين دولةً يمكن التعاون معها؛ لأنها لم تقم بأي تدخل عسكري في المنطقة. هذه الدراسة ذات المنظور الاقتصادي تحلّل مساعي أفغانستان من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وسياسة الصين تجاه أفغانستان، مع اتخاذ الظروف

الجديدة أساسًا. تتناول الدراسة في جزئها الأول علاقات بكين مع طالبان، وفي جزئها الثاني تكشف الغطاء عن الفرص والتهديدات بالنسبة لبكين. وفي الخاتمة، يجري التركيز على نتائج سياسة الصين تجاه أفغانستان.

ديناميكيات العلاقة بين بكين وطالبان:

تشهد أفغانستان التي تعيش تحت سقف الفقر والموارد الطبيعية الغنية حالةً من عدم الاستقرار الداخلي على مدى السنوات الخمسين الماضية. واليوم تأتي أفغانستان التي كانت واحدة من ثلاث دول إسلامية نالت استقلالها في الربع الأول من القرن العشرين بين المجتمعات الزراعية الفقيرة، إذ يعمل 55 ٪ من سكانها في الزراعة. وتفتقر أفغانستان إلى البنية التحتية التي تؤهلها للقيام بالإنتاج المثمر، وتعاني صعوبة كبيرة في استخراج الموارد الطبيعية ومعالجتها وعرضها في الأسواق الدولية؛ وذلك بسبب ظروف العمل غير الملائمة. وتأتي أفغانستان عمومًا في المرتبة الأخيرة في التصنيف الدولي، ولم تبلغ بَعدُ مستوى التنمية الاقتصادية التي وصلت إليها معظم البلدان، ولم تستطع أن تبني نظامًا تعليميًّا كافيًا يغطي متطلبات العصر، رغم الإمكانات الكبيرة التي تملكها من حيث الموارد البشرية. وتعتمد أفغانستان –التي تأتي في المرتبة 210 بين دول العالم في تحصيل الضرائب– على المساعدات والمنح الأجنبية. من ناحية أخرى، أثّر التفاوت الشديد في توزيع الدخل والافتقار إلى الموارد الكافية لتكافؤ الفرص تأثيرًا سلبيًّا على التنمية الاقتصادية. تسعى أفغانستان التي يتجاوز عدد سكانها 33 مليون نسمة، وتمتاز بكثرة شبابها، ومواردها الطبيعية– وراء تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. أما الاستقرار الاقتصادي فيمكنه أن يتحقق من خلال إقامة نظام سياسي وعسكري واجتماعي[3].

تمر أفغانستان التي يخشى المستثمرون الأجانب دخولها بسبب ما تعانيه من انعدام الاستقرار على مدار الخمسين سنة الماضية بمنعطفٍ مهمّ، فهذا البلد الذي لا يتجاوز إجمالي الاستثمارات فيه خمسة مليارات دولار بحاجةٍ إلى الأموال لإعادة إعمار البنية التحتية، وتُعدّ الصين الفاعل الأهم الذي يمكنه تغطية هذه الحاجة. فيما مضى استطاعت أفغانستان التي تمتلك ثاني أكبر احتياطيات العالم من النحاس والليثيوم جذب الاستثمارات الصينية. ومن المعروف أيضًا أن بكين أنشأت بنية تحتية للمعالجة المطلوبة لاستخراج النحاس بقيمة 100 مليار دولار. واتضح أن أفغانستان التي كانت تصدّر غازًا طبيعيًّا بقيمة 300 مليون دولار سنويًّا إلى الاتحاد السوفيتي في ثمانينيات القرن الماضي تملك إمكانات كبيرة من حيث الموارد الباطنية[4]. ومن الجدير بالذكر أن الصين التي تربطها علاقات ثنائية بأفغانستان لديها القدرة والتجربة الكافية لعرض الموارد الطبيعية

المستخرجة من أفغانستان في الأسواق العالمية، مقارنةً بالبلدان الأخرى[5]. وتشكل أوساط الحوار بين بكين وطالبان في الفترة الجديدة أساس العلاقات بين الطرفين.

تتبع الصين في هذه المنطقة نهجًا ذا مركز أمني في الغالب، بسبب حركة تركستان الشرقية الإسلامية، وتخشى التهديدات العسكرية والأيديولوجيات الانفصالية التي قد تأتي عبر أفغانستان. بالمقابل، تشعر طالبان بالحاجة إلى الصين لإعادة إعمار البلاد، والانفتاح على الأسواق الخارجية، وتشغيل المناجم. لهذا السبب، يشكل الاقتصاد والأمن اللذان يندرجان ضمن المجالات التي تظهر فيها المصالح المشتركة للطرفين الأجندةَ الرئيسة للعلاقات الثنائية. وقد أسهم بناء أوساط الحوار الأولى في موسكو عام 2015 في إرساء أسس العلاقات الثنائية. واستقبال محادثات السلام بين طالبان وحكومة أفغانستان في أورومجي عزّز الوجود الصيني في المنطقة. فيما بعد، جرت سلسلة لقاءات بين طالبان وبكين التي شاركت في المفاوضات بين طالبان وحكومة أفغانستان، وعقدت اجتماعات مع حكومة إسلام أباد، إسهامًا في تحقيق الاستقرار.

ركز الدبلوماسيون الصينيون الذين حضروا حتى الآن الاجتماعات مع كبار ممثلي طالبان على فرص السلام الإقليمية إبان الانسحاب الأمريكي. فاجتمعت بكين مع كل من حكومة كابول وطالبان، إعرابًا عن رغبتها في الإسهام في انتقال السلطة بمزيدٍ من السلاسة، وبدأت تدرّب الجيش الأفغاني وتحكم سيطرتها على المعابر إلى منطقة الأويغور على يد دوريات الحدود المشتركة، ثم باتت تؤكد التعاون مع عودة طالبان إلى الحكم[6].

بعد إعلان طالبان أنها لن تدعم الجماعات الدينية المناهضة للصين، صرح وزير الخارجية الصيني ونغ يي أن سفارة بلاده في كابول ستبقى مفتوحة، إلى جانب دول أخرى قليلة لم تغلق سفارتها هي الأخرى، مثل باكستان وتركيا وقطر، مع العلم أن الصين تعطي الأولوية لتحقيق الأمن الإقليمي. لهذا السبب، تحاول بكين تعزيز بيئة الحوار مع الإدارة في أفغانستان من دون التدخل في شؤونها الداخلية، مستفيدةً من البنية التحتية لعلاقاتها السابقة التي بنتها حين قامت بإمداد عناصر المقاومة الأفغانية بالمعدات العسكرية، وقامت بتدريبها في أثناء الغزو السوفيتي. من ناحية أخرى، تشير المحادثات الثنائية التي جرت في 28 يوليو 2021 إلى نقطة تحول في العلاقات بين بكين وطالبان. وقد رحب وزير الخارجية الصيني ونغ بإعلان طالبان أنها لن تسمح لحركة تركستان الشرقية الإسلامية القيام بأي نشاطٍ في البلاد، ودعا الدول للعمل مع طالبان. والبيان بأن التكيّف مع الواقع الجديد هو النقطة الرئيسة يدل على إمكانية تطوير التعاون بين الطرفين[7]. وهناك أمرٌ آخر يشير إلى إمكانية التعاون بين بكين وطالبان، وهو ارتباط منفذي الهجوم

على العمال الصينيين في باكستان بجماعات في أفغانستان. وتوطدت أوساط الحوار بينهما بعد أن قدم الملا برادار، أحد مؤسسي حركة طالبان، وعودًا بأنه لن تُستخدَم أراضي أفغانستان في هجمات ضد الصين[8].

> **"يعد أمن واستقرار دول آسيا الوسطى من أولويات الصين التي يربطها بتلك الدول عدد كبير من اتفاقيات التعاون والتجارة والاستثمار"**

ثمة نقاط مهمّة في العلاقات بين طالبان وبكين، نذكر من بينها المقاربة السلبية التي ينتهجها المجتمع الصيني، فالتعليقات الواردة في وسائل التواصل الاجتماعي الصينية بشأن حقوق الإنسان، بعد وصول طالبان إلى السلطة، يمكن تناولها على أنها ديناميكية يمكن أن تضر بفرص الحوار بين الطرفين. ويشير صعود التعليقات ومقاطع الفيديو التي تنتقد إدارة طالبان إلى المركز الخامس على موقع ويبو الذي هو بمثابة تويتر في الصين– إلى امتعاض المجتمع الصيني. ومن المحتمل أن تُعوِّق النظرة السلبية لطالبان في تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي المحلية التي تخضع لمراقبة شديدة من قبل بكين المبادرات المشتركة في الفترة المقبلة[9]. لكن موضوع أمن الحدود واحتمال الهجوم على مناطق الاستثمارات الصينية في غرب آسيا سيساعدان على استمرار العلاقات بين بكين وطالبان. فالجماعات المتطرفة في أفغانستان التي تهدد الاستقرار في دول آسيا الوسطى هي مجال آخر يثير اهتمام بكين؛ لأنها تخشى من هجمات هذه الجماعات المتطرفة على مشروعاتها واستثماراتها في المنطقة. وينطبق الشيء نفسه على باكستان، وهناك احتمال أن ينتشر عدم الاستقرار في المنطقة، ومن هنا من الضروري مواصلة الصين المفاوضات مع طالبان وضمان الاستقرار في البلاد، حفاظًا على مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة[10].

يُعدّ أمن واستقرار دول آسيا الوسطى من أولويات الصين التي يربطها بتلك الدول عدد كبير من اتفاقيات التعاون والتجارة والاستثمار. وهناك علاقات جيّدة تربط الصين بتركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان التي لها حدود مع أفغانستان. ثم إن أمن واستقرار تركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان التي تشكل دول العبور المهمّة في مشروع طريق الحرير الجديد– مرهون بأفغانستان. فحجم استثمارات الصين في دول آسيا الوسطى يبلغ 56.23 مليار دولار[11]، وحجم التجارة معها يبلغ 50 مليار دولار أو يزيد[12].وتُولِي الصين التي تستورد الطاقة من هذه المنطقة أهمية للاستقرار في جمهوريات آسيا الوسطى التي أصبحت محط التهديدات بعد الفوضى، وفراغ السلطة الذي حصل في أفغانستان إثر تسلّم طالبان زمام الأمور في البلاد. كما تعير بكين أهمية للعلاقات مع طالبان والحوار

معها؛ خشية انتشار الحركات الأيديولوجية المتطرفة في المنطقة عبر أفغانستان. بالإضافة إلى ذلك، تشكّل دول آسيا الوسطى التي هي أعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون جزءًا من رؤية الصين العالمية. وقد يكون لعدم الاستقرار في المنطقة تداعيات سلبية وخطيرة على منظمة شنغهاي للتعاون التي أُسِّست لضمان الاستقرار والأمن الإقليميين. في هذا الصدد، بكين لها مخرجاتها المحلية والإقليمية والعالمية في علاقاتها مع طالبان[13].

ويمكن تلخيص ديناميكيات العلاقة بين بكين وطالبان على النحو الآتي:

- إجراء حوار مع من هم في السلطة على مبدأ عدم التدخل في شؤونهم الداخلية.
- منع وقوع هجمات الجماعات المتطرفة.
- تأمين الاستقرار، وتعزيز الاندماج الاقتصادي في غرب آسيا.
- الإسهام في أمن دول آسيا الوسطى، ومنع انتشار الأيديولوجيات المتطرفة.
- الإسهام في إعادة إعمار أفغانستان، وعرض مواردها الطبيعية الخام في الأسواق.
- الاستفادة من الفراغ الذي حصل بعد الانسحاب الأمريكي، والإسهام في صورتها العالمية.
- تطوير الاستثمارات والتجارة الخارجية من خلال الاستفادة من العلاقات الثنائية.
- الإسهام في أمن واستقرار الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون.
- الكشف عن مسارات بديلة من أجل مشروع طريق الحرير الجديد.

ولكن ماضي طالبان من حيث حقوق الإنسان يتسبب في انتقادات تأتي من المجتمع الصيني. وقد تشهد الفترة المقبلة انفصالًا بين الحكومة الصينية والمجتمع الصيني فيما يتعلق بالعلاقات مع طالبان، ومن ثَمّ قد تتضرر العلاقات بين بكين وطالبان، وتضعف أوساط التعاون بينهما.

إستراتيجية الصين تجاه أفغانستان: الفرص والتهديدات

هناك علاقات تاريخية وثيقة بين الصين وأفغانستان التي تضم ضمن حدودها مسارات عبور طريق الحرير القديم. فالتجارة التي تزايدت في عهد سلالة هان وتانغ وتشينغ الحاكمة شجعت الطرفين على تطوير العلاقات الثنائية. وبينما عزز الغزو الياباني للصين عام 1937 التعاون العسكري بين الصين وأفغانستان، فإنّ العلاقات توطدت بينهما بشكل أكبر مع وصول الحزب الشيوعي الصيني إلى السلطة. وبذلت أفغانستان التي كانت من أوائل الدول التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية في عام 1950، جهودًا لتحسين هذه العلاقات[14]. لم تكن هناك مشكلات كثيرة بين الطرفين حتى اندلاع الثورة الاشتراكية في أفغانستان عام 1978، ولكن الصراع على الحدود مع الاتحاد السوفيتي تسبب في تدهور العلاقات الثنائية بشكل كبير، وتراجعت حكومة أفغانستان الجديدة

التي وصلت إلى السلطة بدعم من السوفييت عن العلاقات مع الصين. وهكذا، وصلت احتمالية الصراع بين الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية إلى الإدارة الأفغانية المدعومة من موسكو. إلى جانب الولايات المتحدة، دعمت الصين أيضًا المجاهدين عسكريًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا ضد الغزو السوفيتي لأفغانستان، وقدّمت أولًا المساعدات لمعسكرات التدريب العسكري في باكستان، ثم سمحت بمواصلة هذه التدريبات ضمن حدودها. ودخلت الصين التي عملت مع الجماعات المناهضة للسوفييت من خلال تقديم المعدات العسكرية والمساعدة الفنية والتدريبات والدعم المالي في تعاونٍ مع الولايات المتحدة وباكستان[15].

بنت الصين علاقة مع حكومة كابول بغرض تحقيق أمن واستقرار حدودها، مع العلم أنها كانت الجهة التي دعمت حكومة كابول في أثناء التدخل الأمريكي (2001–2021) وقدمت لها المنح واستثمرت في بلادها. ووقّع الطرفان اتفاقيات تعاون لمنع تهريب المخدرات، وتحقيق الأمن المتبادل في المناطق الحدودية، ومكافحة الإرهاب، وملاحقة التنظيمات الإجرامية، وتحركتا للقضاء على أنشطة الانفصاليين. في هذا

السياق، كانت الصين من الداعمين لفكرة أن يشمل الاندماج الإقليمي أفغانستان التي جرى قبولها عضوًا مراقبًا في منظمة شنغهاي للتعاون. وعملت بكين التي كانت تخشى من الهجمات التي يمكن أن تأتيها من الأراضي الأفغانية، بسبب المشكلات في تركستان الشرقية- على تقوية السلطة المركزية في كابول، وأعطت أفغانستان ترخيصًا خاصًّا لأجل دعم صادراتها إلى الصين، وقدمت لها القروض والمساعدات والهبات. ومع افتتاح السفارة الصينية في أفغانستان عام 2002، جرى التعهد بتقديم منحة قدرها 150 مليون دولار لإعادة إعمار أفغانستان، وقررت زيادة المبلغ إلى 205 ملايين دولار بحلول عام 2010. وفي عام 2011، أعلنت الصين عن برنامج مساعدات إضافية بقيمة 23.7 مليون دولار، ودعمت الجهود الرامية إلى تدريب المسؤولين في الحكومة الأفغانية. وإلى جانب القروض والمساعدات والمنح، قامت الصين بتخفيض الضريبة على المنتجات التي يجري استيرادها من أفغانستان بنسبة 95 ٪، بهدف أن يؤدي هذا الانخفاض إلى تحقيق دخل إضافي قدره 800 مليون دولار للصادرات الأفغانية على مدى ثلاثين عامًا[16].

الدولة	المقدار	الحصة (النسبة المئوية)	القطاع	المقدار	الحصة (النسبة المئوية)
الولايات المتحدة الأمريكية	191.37	8.95	الطاقة	763.8	35.72
إنكلترا	99.51	4.95	النقل	387.6	18.13
البرازيل	70.65	3.30	العقار	194.2	9.08
باكستان	64.97	3.03	الحديد والفولاذ	191.8	8.97
سويسرا	61.21	2.86	الزراعة	97.8	4.57
روسيا	58.10	2.71	التكنولوجيا	86.7	4.05
كندا	57.13	2.67	التمويل	82.8	3.87
إندونيسيا	55.07	2.57	المقاولات	60.2	2.81
أفغانستان	3.48	0.16	السياحة	53.0	2.47
أخرى	1.476.25	69.05	الخدمات اللوجستية	219.8	10.27
المجموع	2.137.77	100.0	المجموع	2.137.77	100.0

الجدول 1. استثمارات الصين العالمية (مليار دولار)

المصدر: American Enterprise Institute (AEI)

استطاعت الصين أن تقوم بالاستثمار في العديد من البلدان نتيجة التنمية والرفاهية التي حققتها خلال نصف قرنٍ من الزمن. فمن المعروف أن الاستثمارات التي قامت بها الصين في جميع أنحاء العالم بلغت قيمتها الإجمالية 21.4 تريليون دولار خلال الأعوام

(2005–2021)[17]. وهذه الاستثمارات التي تبدي تباينًا بحسب المنطقة والدولة والتنمية الاقتصادية تتركز في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا والبرازيل وباكستان وإندونيسيا (الجدول1). وعند تحليل الاستثمارات بحسب القطاع، يتبين أن مجالات مثل الطاقة والنقل والعقارات حصتها كبيرة. تقوم الصين بالاستثمار في قطاعات تحتاجها الدول التي تستثمر فيها، وهي تتبع إستراتيجية موجهة للتجارة الخارجية. على سبيل المثال، تتركز الاستثمارات في البلدان الإفريقية في الطاقة والموارد الطبيعية التي تستوردها الصين بمستويات عالية. والاستثمارات في قطاع النقل تسهّل نقل المنتجات المصنعة إلى الموانئ (الجدول1). يبدو أن السياسة التي تتبعها الصين تسهم في تنمية الدول التي تستثمر فيها، ولكنها في ذات الوقت تؤدي إلى نشوء علاقة التبعية، وهذا يضر بشكل طبيعي باستقلالية الدول[18].

في أثناء الاستثمار في البلدان المتقدمة، تولي الصين أهمية للتعاون ونقل التكنولوجيا، في حين أنها تنتهج سياسات مختلفة في البلدان النامية والمتخلفة. ففي البلدان النامية تهتم بتطوير العلاقات الثنائية، بينما تهدف من خلال استثماراتها في الدول المتخلفة إلى تحقيق التنمية الإقليمية وخلق موارد مالية بديلة. على سبيل المثال، تترافق الاستثمارات الصينية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا مع القروض والمشروعات والمساعدات، على عكس استثماراتها في أمريكا الشمالية وأوروبا، واستثماراتها في الدول المتخلفة تهدف إلى تحسين البنية التحتية، وتحقيق الأمن والاندماج الإقليمي[19]. وقد أدى الانسحاب الأمريكي من أفغانستان إلى التقارب بين بكين وكابول. ومن المحتمل أن تقوم الصين بمشروعات كبيرة لإعادة إعمار أفغانستان إذا ما وضعنا بالحسبان القوة المالية التي تمتلكها الصين. فالصين التي قامت باستثمارات تفوق قيمتها 750 مليار دولار في البلدان المتخلفة، يمكنها أيضًا أن تؤدّي دورًا مع جارتها أفغانستان التي تشكل تهديدًا لأمنها القومي[20].

القطاع	الشركة	المقدار (مليون دولار)	الحصة (النسبة المئوية)
النقل / البنية التحتية	China Communications Construction	0.210	6.03
الطاقة / النفط	.China National Petroleum Corp	0.400	11.49
المعادن / النحاس	MCC. Jiangxi Copper	2.870	82.47
المجموع	-	3.480	100.0

الجدول 2: استثمارات الصين في أفغانستان (2005–2021)

المصدر: American Enterprise Institute (AEI)

يوضح الجدول2 استثمارات الصين في أفغانستان بحسب القطاع والشركة والمقدار.

ويُلاحَظ أن الاستثمارات التي بلغت 3.48 مليار دولار بين عامي 2005 و2021 تتركز في قطاعَي الطاقة والنقل. تشكل الاستثمارات عاملًا جوهريًّا بالنسبة لأفغانستان التي تمتلك قدرًا كبيرًا من الموارد الباطنية التي لم يجرِ استخراجها بعد. بالنظر إلى إمكاناتها، تبقى الصين فاعلًا يمكن تقييمه بالنسبة لأفغانستان التي تمتلك إمكانات كبيرة في موارد النحاس والليثيوم والغاز الطبيعي والنفط التي يمكن استخراجها ومعالجتها وتسويقها، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية. سيسهم التعاون والتنمية الاقتصادية إسهامًا كبيرًا في استقرار أفغانستان وزيادة مصادر الدخل. من المعلوم أن الصين، على عكس روسيا والولايات المتحدة، لم تتدخل عسكريًّا في أفغانستان، ولذلك هناك أجندة إيجابية حالية تؤمّن التقارب الصيني الأفغاني. وخير مؤشر على ذلك هو بقاء طالبان على اتصال دائم بالممثلين الرسميين الصينيين[21].

هناك حاجة لتشييد الطرق البرية والسكك الحديدية وتحسين خطوط الاتصالات الداخلية في أفغانستان التي لا تصل الكهرباء فيها إلى أكثر من 70٪ من سكانها. فهذه الدولة تعاني نقص المياه والكهرباء والمنتجات الغذائية، وتفتقر إلى الموارد المالية المحلية اللازمة من أجل التنمية. يمكن أن يفيد الاستثمار الأجنبي وتدفق الخبرة وتبادل المعلومات- في تنمية أفغانستان بصورة سريعة[22]. ومن المحتمل أن تشارك الصين في أعمال البناء الجديدة في أفغانستان إذا ما نظرنا إلى استثمارات الصين في مختلف القطاعات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للصين التي تملك أكبر المؤسسات المالية في العالم أن تسهم اسهامًا كبيرًا في تطوير النظام المصرفي الضعيف في أفغانستان. ثم إن أفغانستان الغنية بالطاقة والموارد الطبيعية التي تحتاجها بكين منطقةٌ مهمّة يمكن تقييمها بالنسبة للصين[23]. وتأتي كابول التي تحمل أهميةً بالنسبة لطريق الحرير الجديد بين الطرق البديلة، فهذا الطريق الذي يمتد من أوراسيا وآسيا الوسطى إلى الاتحاد الأوربي يمكن أن يحصل انخفاضٌ في تكلفته من حيث النقل والبنية التحتية، إنْ مرّ عبر أفغانستان، ويمكنه في ذات الوقت أن يوفر وصولًا مباشرًا لموارد الطاقة إلى غرب آسيا عبر الصين وإيران وأفغانستان. وهكذا سيكون هذا المشروع قد أسهم في أمن الطاقة في بكين. إن استيراد الطاقة من الخارج من قبل الصين التي تملك قدرًا كبيرًا من الاستثمارات في مجال الطاقة في دول غرب آسيا- يجعل أمن العرض على جدول الأعمال. وتحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان يمكن أن يسهم في أمن العرض، إلى جانب إسهامه في انخفاض تكاليف الطاقة بالنسبة لبكين. علاوة على ذلك، سيصل النفط والغاز الطبيعي من إيران إلى البلاد بسهولة أكبر[24].

تتحدث الصين بشكل متكرر عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي

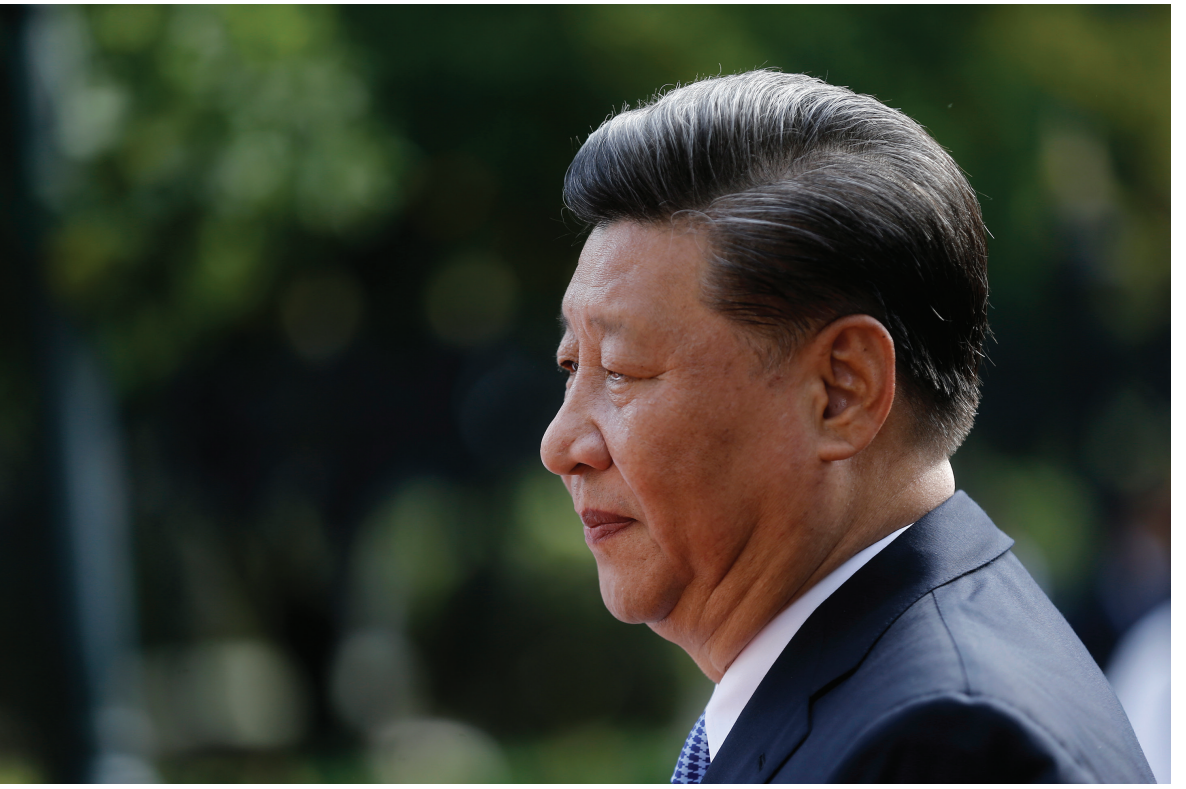

تربطها بها علاقات ثنائية، وتوطد مفهوم الربحية المتبادلة نظريًّا من خلال إعرابها عن العمل مع الجميع، وتقول بكين: إنه لا يهمّها مَن في الحكومة المركزية، وتؤكد ضرورة التركيز على المكاسب المشتركة[25]. من المعروف أنه مع وصول طالبان إلى السلطة، أخذت الصين تتحرك في أفغانستان بنفس أولوياتها. ويبدو أن الصين التي يهمّها تحقيق الاستقرار في أفغانستان تريد مساعدتها في عملية إعادة البناء. وتبرز الصين بشكل أكبر بين الشركاء المحتملين من حيث الأولويات الحالية والموارد المالية التي تحتاجها كابول[26].

إنّ حملات الغزو التي قامت بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي باءت بالإخفاق؛ بسبب الظروف المادية الصعبة، ونبذه من قبل الشعب الأفغاني، وتكتيكات حرب العصابات للقوات المحلية. فالاتحاد السوفيتي بعد انسحابه من أفغانستان تفكّك، وانهار النظام العالمي ثنائي القطب، وكذلك الولايات المتحدة، غزت أفغانستان على مدار عشرين عامًا من دون أن يأتي هذا الغزو بثماره[27].

في فترة الأربعين عامًا هذه، انفتحت الصين على العالم اقتصاديًّا، وأصبحت أكبر دولة من حيث التجارة الخارجية. وحاولت حكومة بكين التي أنقذت ملايين الناس من الفقر وأعادت بناء مدنهم- إيجاد بدائل عند الاندماج بالنظام الغربي. وتحققت البدائل التي

أصبحت أكثر وضوحًا مع دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجمهورية جنوب إفريقيا)، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وصندوق النقد الجديد- بمشاركة العديد من البلدان. وصارت الصين التي أخذت زمام المبادرة في إجراء إصلاحات في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية لصالح الجهات الفاعلة النامية- أكبر دولة في العالم من حيث القوة الشرائية والتجارة الخارجية واحتياطيات العملة الأجنبية[28]. بلغت الصين التي تحاول بسط نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري عالميًّا- منعطفًا مهمًّا، ويمكنها أن تثبت أنها لاعب عالمي بما تملكه من قدرات تؤهلها للقيام بإعادة إعمار المنطقة التي أخفق فيها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. لكن هناك صعوبات يمكن أن تلاقيها الصين في تطبيق سياساتها في أفغانستان، منها قضية الأيغور، وقدرة حكومة كابول على التأثير، وانتشار الفساد، ومشكلة الهجرة، واحتمالية عدم تحقيق الأمن.

يمكن تلخيص سياسة الصين في أفغانستان بخطوطها العامة من حيث الأهداف والفرص والتهديدات كما في الجدول3.

الأهداف	الفرص	التهديدات
السياسية	تعزيز قنوات الحوار، والحد من الفساد، وتحسين العلاقات	الإخفاق في العلاقات الثنائية قد يضر بالتعاون الإقليمي
الاقتصادية	تحقيق التنمية في البلاد، والحدّ من الفقر، وتوسيع الاستثمارات، وانتشار مجالات العمالة في البلاد، وتحسين البنية التحتية	الإخفاق في تحقيق التنمية الاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى زيادة موجة الهجرة، ويؤثر سلبًا في الاندماج الإقليمي
التجارية	زيادة قدرات التجارة الخارجية، وتحسين حجم التجارة	الإخفاق في رفع مستوى الرفاه يمكن أن يعزّز تجارة المخدرات
المجتمعية	ضمان مكافحة التطرف، ومنع تصديره، وتنويع مصادر القوة العاملة من خلال التعليم والتدريب	الجماعات المتطرفة يمكن أن تضع المجتمعات تحت تأثيرها
العسكرية	تحقيق الاستقرار في جميع أنحاء البلاد، وتعزيز الحكومة المركزية	قد ينشب صراع بين الجماعات المختلفة، وتحصل الهجرة
الأمنية	منع حركات الشغب المحلية، ووضع حد للاتجار بالمخدرات، وضمان أمن الحدود	الإخفاق في ضمان الأمن يمكن أن يقوض فرص الصين في التعاون الإقليمي
الإقليمية	الحفاظ على الاستقرار المستدام، ومنع التدخلات الأجنبية	انعدام الاستقرار في البلاد قد يشجع على تدخل مختلف الجهات الفاعلة في المنطقة
العالمية	إسهام الصين في الاستقرار والأمن والتنمية في أفغانستان، على عكس المبادرات الفاشلة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي	إخفاق الصين في أفغانستان قد يؤثر سلبًا في صورتها

الجدول 3: سياسة الصين في أفغانستان

المصدر: أعدّ هذا الجدول كاتب البحث

الخاتمة:

أدّى تدخل إنكلترا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في أفغانستان إلى خلق آثار خطيرة خلال المئة سنة الماضية. وبينما انتهت حروب إنكلترا مع أفغانستان بالإخفاق خرجت أفغانستان من هذه الحروب بوصفها لاعبًا مستقلًا. وفيما بعد، خضعت كابول لسيطرة الاتحاد السوفياتي بسبب الانقلاب العسكري، وعدم الاستقرار السياسي، والاضطرابات الاجتماعية، وتعرضت لنزاعات مسلحة لسنوات طويلة. فالتدخل العسكري للاتحاد السوفياتي بين عامَي 1979–1989 أدى إلى عرقلة التنمية الاقتصادية، وتعرضت البنية التحتية للبلاد لأضرار جسيمة. ومع وصول طالبان إلى السلطة، ازدادت الاضطرابات المجتمعية، وانطلقت فترة حرب جديدة مع التدخل الأمريكي في عام 2001. لكن واشنطن اضطرت إلى إجلاء قواتها من البلاد بعد أن أخفقت في إلحاق الهزيمة بطالبان التي كانت تنفّذ حرب العصابات في المناطق الريفية. وعادت طالبان إلى سدة الحكم بعد أن استولت على كابول بدون أن تواجه عراقيل كثيرة، ولكن لم يعترف بها العديد من الجهات الفاعلة، وسادت الفوضى والاضطرابات والغموض في عموم البلاد، وهاجر معظم سكان أفغانستان التي لم تبد تطورًا اقتصاديًّا يُذكر خلال السنوات الخمسين الماضية. كما سيطرت طالبان على المؤسسات العامة والموارد البشرية التي جرى العمل على بنائها في العقدين الماضيين. من جانب هناك مقاومة للإدارة الجديدة، ومن جانب آخر هناك مشكلات في الموارد المالية، فوجود موارد البنك المركزي في الولايات المتحدة، وانخفاض المساعدات الخارجية والمنح– خلق حالة من الغموض فيما يتعلق بالعملة الأفغانية، وهذا أدّى إلى زيادة التضخم، وصعوبة الوصول إلى الغذاء والمياه الصالحة للشرب. تشهد أفغانستان التي يعيش غالبية سكانها تحت خط الفقر أوضاعًا من شأنها أن تعرضها لأزمات اقتصادية جديدة. فهناك حاجة إلى المساعدات الخارجية لتقليل حالة الغموض القائمة حاليًّا، ومن هنا تظهر الصين بوصفها جهة فاعلة قادرة على الحوار مع طالبان، بالمقارنة مع الجهات الفاعلة الأخرى.

خلقت أوساط الغموض وفراغ السلطة إبان الانسحاب الأمريكي من أفغانستان تهديدات أمنية خطيرة بالنسبة للصين. فموجات الهجرة والأنشطة غير القانونية ومسألة الإيغور عبارة عن مشكلات خطيرة أمام بكين، ولذلك دعم حكومة كابول المركزية وضمان الاستقرار في البلاد ضروريان ومهمّان جدًّا من هذه الناحية. علاوة على ذلك، فإن الموارد الباطنية في أفغانستان لم يجرِ تقييمها خلال الخمسين سنة الماضية. والصين يمكنها أن تساعد في استخراج هذه الموارد الباطنية ونقلها إلى الأسواق الدولية، وتسهم في تعزيز صورتها العالمية من خلال تحقيق النجاح الذي لم تحققه الولايات المتحدة، إذا

ما وضعنا بالحسبان الموارد المالية التي بحوزتها. ويمكن لبكين التي دعمت بدائل النظام الغربي، ولاسيما في العقدين الماضيين- الاستفادة من الظروف الناشئة. ويمكن ربط أفغانستان التي تحمل أهمية بالنسبة لمشروع طريق الحرير الجديد- بالممرّ الاقتصادي الباكستاني، ويمكن أن يؤدي نقل موارد الطاقة إلى الصين عبر إيران بتكلفة أقل إلى ازدياد قوة أفغانستان في التصدير. فأفغانستان التي تؤثر بشكل كبير في أمن دول آسيا الوسطى عاملٌ آخر يشجع على تطوير العلاقات مع طالبان. لا بد أن تتخلّص أفغانستان من حالة الغموض التي تشكّل تهديدًا لاستثمارات بكين في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للصين أن تستفيد اقتصاديًّا من خلال المشاركة في إعادة بناء أفغانستان التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية للاتصالات والنقل والاقتصاد. فالصين التي استثمرت 750 مليار دولار في بلدان مختلفة حول العالم من أكثر الجهات الفاعلة استفادةً من التنمية الاقتصادية في أفغانستان، ولكن البعد الاقتصادي مجالٌ حرجٌ من شأنه أن يظهر بشكل أكبر في المقدمة في السنوات القادمة.

يمكن تلخيص سياسة الصين في أفغانستان بخطوطها العامة من حيث الأهداف والمبادئ الأساسية فيما يأتي:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد.
- الإسهام في صورة بكين العالمية.
- إدراج الدولة في مشروع طريق الحرير الجديد.
- إكساب الاقتصاد الوطني الموارِدَ الطبيعية.
- ضمان أمن الحدود بشكل ثنائي.
- منع الاتجار بالمخدرات.
- الإسهام في تنمية أفغانستان اقتصاديًّا.
- الحفاظ على الاستقرار في باكستان ودول آسيا الوسطى.
- نجاح الصين في منطقة أخفقت فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.
- الحد من التدخل الأجنبي في آسيا، وزيادة التعاون الإقليمي. وإن منظمة شنغهاي للتعاون ستسهم في تحقيق الأهداف الحالية.

الهوامش والمراجع:

1. "Ease of Doing Business Index", Dünya Bankası, https://data.worldbank.org/indicator/IC.BUS.EASE.XQ, (Access date: 14 September 2021)
2. "The World Bank in Afghanistan", Dünya Bankası, https://www.worldbank.org/en/country/afghanistan, (Access date: 14 September 2021); Afghanistan Development Update: Setting Course to Recovery, (Word Bank Report, Washington DC: 2021), P. 4; Andy Roesgen, "US Freezes Billions of Dollars in Afghan Reserves", Anadolu Ajansı, 17 August 2021.
3. "The World Bank in Afghanistan".
4. يُقدَّر إجمالي الموارد الطبيعية للبلاد بـ 3 تريليونات دولار (الأمم المتحدة).
5. دنيز استقبال، "سياسة أفغانستان الاقتصادية"، Kriter ، العدد 60، (سبتمبر 2021).
6. "كيف ستشكل الصين سياستها تجاه أفغانستان"، 16 TRT Haber، سبتمبر 2021.
7. Pravda Parakkal, "China's Reluctant Taliban Embrace", East Asia Forum, 25 September 2021.
8. Parakkal, "China's Reluctant Taliban Embrace".
9. Jessie Lau, "Beijing is Having Trouble Selling Its Citizens on a Partnership with the Taliban", QUARTZ, September 2021.
10. Niva Yau, "Expanding China's Central Asia Playbook to Afghanistan", China Brief, Volume: 21, Issue: 16, (2021).
11. "China Global Investment Tracker", AEI, https://www.aei.org/china-global-investment-tracker , (Access date: 29 September 2021).
12. "China Trade Balance 2019", World Integrated Trade Solution, https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/CHN/Year/2019/TradeFlow/EXPIMP/Partner/by-country , (Access date: 29 September 2021).
13. Minnie Chan, "Afghan Crisis Draws China and Russia Closer on Central Asian Stability as Both Step Up Army Drills", South China Morning Post, 27 August 2021.
14. Zhao Huasheng, China and Afghanistan: China's Interests, Stances and Perspectives, (CSIS Rapor, Washington DC: 2012), P. 2.
15. Vanda Felbab-Brown, "A Bridge too Far: The Unfulfilled Promise and Limitations of China's Involvement in Afghanistan", Brookings Institution, https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/202006//fp_20200615_china_afghanistan_felbab_brown.pdf, (Access date: 15 September 2021).
16. Yang Jiechi, "International Afghanistan Conference 2011"; Huasheng, China and Afghanistan: China's Interests, Stances and Perspectives, P. 5.
17. من المعروف أن الصين نفذت مشروعات البنية التحتية والبنية الفوقية في جميع أنحاء العالم بقيمة 1,72 تريليون دولار (China-Africa Research Initiative).

18. Perry Wong, Jakob Wilhelmus, Michael Jarand and Josie Lui, China's Global Investment Strategy, (Milken Institute Rapor, Washington DC: 2020).
19. "China Global Investment Tracker".
20. "China Global Investment Tracker".
21. "China to Offer Genuine Aid in Afghanistan's Economic Reconstruction Amid Chaotic Transition", Global Times, 24 August 2021.
22. Afghanistan Development Update.
23. John Simpson, "Afghanistan Its Future and Why China Matters", BBC, 13 September 2021.
24. Magnus Marsden, "China, Afghanistan and the Belt and Road Initiative: Diplomacy and Reality", The Diplomat, 15 September 2021.
25. Connor Fiddler, "The 3 Pillars of Chinese Foreign Policy: The State, The Party, The People", The Diplomat, 3 February 2021.
26. "Wang Ti Meets with Head of the Afghan Taliban Political Commission", Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/t1895950.shtml, (Access date: 17 September 2021).
27. Lyle Goldstein, "Why Both Russia and America Failed in Afghanistan", The National Interest, 18 December 2019.
28. التعليقات الواردة هنا هي تعليقات الكاتب، مع الأخذ بعين الاعتبار بيانات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.